المرفق الأول

الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة من 2011 إلى 2013

إطار النتائج الإنمائية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

1 θ مقدمة:

كما سبق التنويه به في القسم الرابع من هذه الخطة، تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم ما هو ملموس وقابل للقياس من نتائج وأهداف محددة ومؤشرات وخطوط أساس، في إطارها للنتائج الإنمائية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ – مناشدة الدول الأعضاء لمنظمات الأمم المتحدة باستخدام بيانات في وثائقها الرسمية تكون مستصدرة وطنيا ويمكن مقارنتها عالميا؛ وهو ما سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الالتزام به. وتعاني بعض المجالات من فجوات كبيرة متعلقة بمدى توافر البيانات المستصدرة وطنيا (مثال: فقر المرأة، والعنف ضد المرأة، وما إلى ذلك) وبالقدرات اللازمة لتحليل ما هو قائم على أرض الواقع. ومن هنا، تعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في النتائج الإنمائية المقترحة لكل مجال مستهدف، بتقديم المساعدة للبلدان بغية بناء قدراتها اللازمة لاستصدار واستخدام وتحليل البيانات في المجالات ذات الصلة. وسوف يتم ذلك بالتعاون مع المعاهد الإحصائية الوطنية ولجان الأمم المتحدة الإقليمية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة.

ب –ثمة عدد محدود من الأهداف ذات الصلة والمتفق عليها عالميا؛ ولذلك في ظل غياب هذه الأهداف، يحدد إطار النتائج الإنمائية المؤشرات والأهداف المحددة، بالتركيز على أداء فريق الأمم المتحدة القطري أو منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بطلبات الدول الأعضاء لتلقي الدعم على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو العالمية.

ج –يستلزم عدد من الأهداف المحددة والمؤشرات جمع المزيد من المعلومات، بما في ذلك معلومات عن برمجة معينة يقوم على دعمها فريق الأمم المتحدة القطري. وتتوافر المعلومات الأولية عن هذا الشأن في المصادر الآتية: (أ) التحليل الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة للتقارير السنوية الصادرة عن المنسقين المقيمين؛ (ب) مسح المعلومات الأساسية الذي أُجري للاشتراك في تقييم البرمجة المشتركة المعنية بالمساواة بين الجنسين؛ (ج) تقييم القدرات الميدانية. ومع ذلك، رغم توافر المعلومات الأولية فإنه يجب التحقق من صحتها عن طريق الحوار مع كل فريق من فرق الأمم المتحدة القطرية. وأما الأهداف المحددة القائمة على خط أساس غير مؤكد، فقد أشرنا إلى أنها "يجب تحديدها" وسوف نكملها في نهاية عام 2011.

2 θ ملاحظة بشأن الروابط المتصلة بالأهداف: المدخلات والمخرجات والمحصلات

كما هو موضح في الجدول التالي، ثمة رابط واضح يصل المدخلات بالمخرجات، التي تؤدي إلى المحصلات، التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأهداف.

تركز *النتائج على مستوى المحصلات* على تقديم الدعم للدول الأعضاء، بناء على طلبها، *لتنفيذ أولوياتها من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين* في المجالات المواضيعية المعنية[1]. وترتبط هذه النتائج بالتغييرات التي تطرأ في المجالات الآتية: (ا) اعتماد و/أو تنفيذ القوانين والسياسات المعزَّزة أو المعدَّلة (مثال: الإطار المعياري)؛ (2) تقديم الخدمات والميزانيات اللازمة لمعالجة القضايا المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين؛ (3) القدرات الجماعية ومدى تأثير المناصرين والمتخصصين في قضايا المساواة بين الجنسين، على المستويين الحكومي وغير الحكومي، بما في ذلك الجماعات الممثلة للنساء المهمشات؛ (4) الإرادة السياسية واتساع دائرة الفئات المستهدفة للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

مستوى النتائج	نوع التغيير المتوقَّع	الرابط بهيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاء الأمم المتحدة
أهداف الخطة الاستراتيجية	*تغييرات في إمكانية وصول المرأة للموارد والخدمات اللازمة للتمكين الاقتصادي، والقيادة، والتمثيل، وحالات الطوارئ الإنسانية بما في ذلك أثناء الصراع وبعده، وإنهاء العنف ضد المرأة.* *تغييرات في مستوى محاسبة المؤسسات على تطبيق المساواة بين الجنسين، مع التركيز على المؤسسات التي تحدد الخطط والميزانيات والبيانات الوطنية، وكذا على منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات الأمم المتحدة الحكومية الدولية*	**مساهمة مقبولة**
محصلات الخطة الاستراتيجية	*تغييرات في تقديم وتعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات؛ وفي تقديم الخدمات والميزانيات؛ وفي مدى تأثير أنصار المساواة بين الجنسين في دمج أولوياتهم في السياسات الرئيسية والدعوة للمحاسبة؛ وكذلك تغييرات في الإرادة السياسية وفي اتساع دائرة الفئات المستهدفة للنهوض بالمساواة بين الجنسين*	**مساهمة كبيرة**
مخرجات الخطة الاستراتيجية	*تغييرات في الدعوة وتنمية القدرات، وتوليد المعرفة، وتوفير الأدلة التي تتضمن البيانات والإحصاءات وأدوات الإعلام والاتصال*	**توجيه كامل**
مدخلات هيئة الأمم المتحدة للمرأة	*تقديم الخبرة التقنية والموارد وتمثيل شرعية منظومة الأمم المتحدة وتهيئة المجال للحوار*	**توجيه كامل**

[1] يشتمل عدد من المؤشرات على بيانات أساسية عالمية لتسهيل الرصد، أو تُستقى من مصدر معلومات معروف خارج نطاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وستتطلب باقي المؤشرات من هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تنشئ خط أساس وآليات رصد. وسوف تراجَع و/أو توضع خطوط الأساس والأهداف المحددة للوصول إلى المحصلات في خلال الستة أشهر الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وبالمثل، تقسَّم *النتائج على مستوى المخرجات* إلى أربعة مجموعات، وتشرح النتائج التي تضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالمسؤولية الكاملة لتحقيقها مع الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وتتضمن هذه النتائج التغييرات في القدرات (المعرفة والوعي والدعوة والمهارات والموارد والأدوات)، والتغييرات في مدى توافر المعارف ذات الصلة، بما فيها البيانات/الأدلة المعنية بقضايا المساواة بين الجنسين. وأخيرًا، يقدَّم تصور *للمدخلات* التي سوف تسهم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تحقيق المخرجات المقابلة لها. وهذه المدخلات هي الخبرة التقنية والموارد المالية والدعوة وتهيئة مساحات للحوار والشراكات واستخدام شرعية منظومة الأمم المتحدة للمضي قدما في بذل الجهود اللازمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين.

يقدم الجدول التالي كل هدف من أهداف إطار النتائج الإنمائية وما يرتبط به من محصلات ومؤشرات وأهداف محددة؛ كما تشتمل على خطوط الأساس أينما توافرت المعلومات ذات الصلة.

الهدف الأول للنتائج الإنمائية: توسيع نطاق القيادة والمشاركة النسائية في القرارات التي تؤثر على حياتهن

المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة:

نسبة مقاعد النساء في البرلمانات الوطنية والمجالس المحلية.

[illegible]: *في نهاية عام 2017، تصل نسبة تمثيل المرأة في ما لا يقل عن 30% من البلدان[2] التي لديها برنامج/برنامج مشترك للأمم المتحدة معني بالمشاركة السياسية للمرأة[3]– تصل نسبة تمثيلها 30% في البرلمانات الوطنية والمجالس المحلية.*

[illegible]: *يتم تحديده في نهاية عام 2011*

نسبة المناصب القيادية التي تتقلدها المرأة في الأحزاب السياسية.

[illegible]: *في نهاية عام 2017، يزداد نصيب المرأة من المراكز القيادية في ما لا يقل عن 30% من البلدان التي لديها برنامج/برنامج مشترك للأمم المتحدة معني بالمرأة والسياسة– يزداد نصيبها في المراكز القيادية في الأحزاب السياسية وفقا للأهداف الوطنية المتفق عليها.*

[illegible]: *يتم تحديده في نهاية عام 2011*

[2] يشير المصطلح "بلدان" في إطار النتائج الإنمائية إلى البلدان المستفيدة من البرنامج حيث تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بدعم و/أو تنسيق البرمجة المشتركة/البرامج المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري من أجل دعم الأولويات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين.

[3] استجابةً للمطلب الوطني

نسبة النساء المهنيات في المؤسسات المقدِّمة للخدمات في مجموعة مختارة من البلدان والقطاعات (الشرطة والقضاء).

الهدف المستهدف: *في نهاية عام 2017،لا تقل نسبة النساء المهنيات في قطاعي الشرطة والقضاء عن 30% في البلدان التي لديها برنامج لفريق الأمم المتحدة القطري.*

خط الأساس: *يتم تحديده في نهاية عام 2011*

نسبة المنسقات المقيمات.

الهدف المستهدف: *في نهاية عام 2017، تصل نسبة المنسقات المقيمات 50% من مجموع المنسقين المقيمين*

خط الأساس: *37% اعتبارا من 2011*

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
1-1 إصلاح/اعتماد وتنفيذ الدساتير والأطر القانونية والسياسات المعنية **بالحد من** في المشاركة في صنع القرار.	عدد البلدان التي أدرجت تدابير خاصة مؤقتة للمرأة في الإصلاحات الدستورية والانتخابية وغيرها من القوانين الأخرى. **الهدف المستهدف:** *بحلول عام 2017، يدرج ما لا يقل عن 25 بلدا إضافيا التدابير الخاصة المؤقتة للمرأة[4] (في عام 2013: 7 بلدان، وفي عام 2015: 15 بلدا، وفي عام 2017: 25 بلدا)* **خط الأساس:** *لدى 41 بلدا دساتير/أطر قانونية تدرج تدابير خاصة مؤقتة للمرأة.* نسبة البلدان المستفيدة من برنامج/برنامج مشترك تدعمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعني بالمشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك تلك البرامج الحاصلة على منح من صندوق المساواة بين الجنسين–تلك البلدان التي تظهر زيادة في عدد المرشحات للانتخابات على المستوى المحلي اللاتي قدمتهن الأحزاب السياسية. **الهدف المستهدف:** *في 20% من البلدان التي تستفيد من برنامج/برنامج مشترك مدعوم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعني بالمشاركة السياسية للمرأة، يزداد عدد النساء المقدمات للترشح (في عام 2013: 5% من البلدان، وفي عام 2015: 10% من البلدان، وفي عام 2017: 20% من البلدان).* **خط الأساس:** *يتم تحديده في نهاية عام 2011*

[4] يمكن أن ترتبط التدابير الخاصة المؤقتة بالتمثيل البرلماني والمناصب السياسية على المستوى المحلي و/أو المناصب بالتعيين في الحكومة.

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
2-1 تعمل الإدارة الانتخابية وخدمات الإشراف وفض النزاعات المراعية للمنظور الجنساني على تعزيز قيادة المرأة ومشاركتها في السياسة والإدارة العامة.	عدد البلدان، التي تتلقى الدعم المنسَّق من هيئة الأمم المتحدة للمرأة/فريق الأمم المتحدة القطري، التي تنشئ هيئات لإدارة الانتخابات وخدمات لفض النزاعات من أجل المرأة في أثناء الفترات الانتخابية وما بعدها. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، إنشاء خدمات لفض النزاعات من أجل المرأة في أثناء الفترات الانتخابية وما بعدها، مع الدعم الذي تنسقه هيئة الأمم المتحدة للمرأة/فريق الأمم المتحدة القطري في ما لا يقل عن 20 بلدا.* ***خط الأساس:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011* تعمل نسبة البلدان، التي تستفيد من دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الانتخابات، التي تنظم العمليات الانتخابية (مثال: بطاقات إثبات الهوية)، على ضمان حصول النساء المهمشات على الوسائل اللازمة للتصويت. ***خط الأساس:*** *في ما لا يقل عن 40% من البلدان التي تتلقى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الانتخابات، تطبِّق العمليات الانتخابية التي تضمن حصول النساء المهمشات على الوسائل اللازمة للتصويت بحلول عام 2017. (في عام 2013: 15 من البلدان، وفي عام 2015: 25% من البلدان، وفي عام 2017: 40% من البلدان التي تتلقى دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الانتخابات).* ***خط الأساس:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011.*
3-1 تعزيز التوظيف والتعيين المراعيين للمنظور الجنساني في المؤسسات المقدمة للخدمات العامة[5] (مثال: الخدمات الحكومية المحلية، وترخيص الشركات وتسجيلها، والإرشاد الزراعي، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وما إلى ذلك).	عدد البلدان، التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة/فريق الأمم المتحدة القطري، التي أدرجت سياسات التوظيف والتعيين المراعية للمنظور الجنساني في المؤسسات المقدمة للخدمات العامة في القطاعات المحددة. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، في ما لا يقل عن 25 بلدا من البلدان التي تتلقى الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة/فريق الأمم المتحدة القطري، تكون قد أُدرجت سياسات التوظيف والتعيين المراعية للمنظور الجنساني في المؤسسات المقدمة للخدمات العامة. (في عام 2013: 8 بلدان، وفي عام 2015: 20 بلدا ، وفي عام 2017: 25 بلدا).* ***خط الأساس:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011*

[5] مراعاة المنظور الجنساني ترتبط بوجود أنظمة تحفيزية وتدابير للأداء وآليات إشراف من أجل كفالة حصول كل من المرأة والرجل، على قدم المساواة، على الوظائف في المؤسسات المقدمة للخدمات العامة.

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
1-4 يؤثر أنصار المساواة بين الجنسين ومنظماتهم تأثيرا فعالا على الأحزاب السياسية، والمنظمات المقدمة للخدمات، والمؤسسات الإعلامية، والحكومات المحلية، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في القيادة والمشاركة.	نسبة البلدان، المستفيدة من دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة/فريق الأمم المتحدة القطري لها، التي يتمكن فيها أنصار المساواة بين الجنسين من التأثير على نحو فعال على القرارات في الأحزاب السياسية، والمؤسسات الإعلامية، والمؤسسات المقدمة للخدمات، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في القيادة والمشاركة. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، في ما لا يقل عن 30% من البلدان التي تتلقى الدعم المنسَّق من هيئة الأمم المتحدة للمرأة*، يؤثر أنصار المساواة بين الجنسين تأثيرا فعالا على صنع القرار لتعزيز المساواة بين الجنسين في القيادة والمشاركة في الأحزاب السياسية، والمنظمات المقدمة للخدمات، والمؤسسات الإعلامية. *(في عام 2013: 10% من البلدان، وفي عام 2015: 15% من البلدان، وفي عام 2017: 30% من البلدان).* ***خط الأساس:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011.*
المحصلات على المستوى الحكومي الدولي 1-5 القرارات المنبثقة عن العمليات الحكومية الدولية تقدم اختصاصات وأهداف محددة على مستوى أقوى، بما في ذلك استخدام التدابير الخاصة المؤقتة لتعزيز المشاركة النسائية في صنع القرار على كافة المستويات.	نسبة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة التي تتضمن توصيات للعمل بشأن المشاركة النسائية في صنع القرار. ***خط الأساس:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011.* ***خط الأساس:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011.*
محصلات التنسيق بين الوكالات الدولية 1-6 وضع نهج مشترك لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المشورة السياسية المعنية بالتدابير الخاصة المؤقتة بغية تعزيز القيادة والمشاركة النسائية في صنع القرار.	يقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة بإقرار واعتماد مذكرة إرشادية مشتركة معنية بالتدابير الخاصة المؤقتة. ***خط الأساس:*** *اعتماد مجلس الرؤساء التنفيذيين للمذكرة في منتصف عام 2012.* ***خط الأساس:*** *ليس هناك مذكرة إرشادية مشتركة.*

مدخلات إرشادية	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
تعزيز المعرفة والوعي لدى العاملين في الإعلام حول أنشطة التحرير الإخباري المراعية للمنظور الجنساني في أثناء الانتخابات الوطنية والمحلية.	عدد البلدان التي ارتفع فيها مستوى معرفة ووعي العاملين في الإعلام بالتحرير الإخباري المراعي للمنظور الجنساني في أثناء الانتخابات الوطنية والمحلية. ***[illegible]:*** *أنشطة التحرير الإخباري المراعية للمنظور الجنساني في ما لا يقل عن 20 بلدا من البلدان المختارة (التي تنظَّم فيها الانتخابات الوطنية أو المحلية بحلول عام 2017): (10 بلدان بحلول عام 2013؛ و15 بلدا بحلول عام 2015؛ و20 بلدا بحلول عام 2017).* ***[illegible]:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011.*
تعمل الجماعات النسائية وأنصار المساواة بين الجنسين على بناء القدرات اللازمة للتأثير على الأحزاب السياسية والمؤسسات المقدمة للخدمات والمنظمات المجتمعية والحكومات المحلية.	تعلن الجماعات النسائية وأنصار المساواة بين الجنسين عما يكتسبونه من قدرات تمكّنهم من التأثير على صانعي القرار في الأحزاب السياسية، والمؤسسات المقدمة للخدمات، والحكومات المحلية. ***[illegible]:*** *الهدف النوعي: بحلول عام 2017، تقوم 80% من البلدان (في عام 2013: 30%، وفي عام 2015: 50%، وفي عام 2017: 80%) التي تتلقى دعما من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذا المجال المستهدف، بما في ذلك صندوق المساواة بين الجنسين–تلك البلدان تقوم بالإحاطة بما طرأ من تغييرات على القدرات المكتسبة، بفضل ما تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة من موارد تقنية ومعرفية، وأنشطة تثقيفية/تدريبية.*
حصول مجموعات متنوعة من القيادات النسائية، على جميع المستويات، على التدريب والتعليم المهني المعنيين بمهارات القيادة السياسية المدعومة بالمنح التي يقدمها صندوق المساواة بين الجنسين.	وجود عدد من القيادات النسائية المتنوعة التي تحصل على التدريب والتعليم المهني المعنيين بمهارات القيادة السياسية من خلال البرامج التي يدعمها صندوق المساواة بين الجنسين. ***[illegible]:*** *بحلول عام 2017، حصول نسبة 50% من المشاركين على فرص التعليم المهني المعني بالقيادة السياسية التي يوفرها صندوق المساواة بين الجنسين، من خلال المنح المقدمة للبلدان المستفيدة (في عام 2013: 30%، وفي عام 2015: 40%، وفي عام 2017: 50%)، بحيث تتضمن هذه النسبة الفئات التي تعاني من قصور في تمثيلها (مثال: النساء من السكان الأصليين، والنساء ذوات الإعاقات، والنساء الريفيات، والنساء الشابات، وما إلى ذلك).* ***[illegible]:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011*

الهدف الثاني للنتائج الإنمائية: زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة وخاصةً تلك الفئات التي تعاني من أعلى درجات الإقصاء

المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة:

الهدف (1) من الأهداف الإنمائية للألفية: إمكانية وصول المرأة لكافة الفرص الوظيفية والعمل اللائق

الهدف (3) من الأهداف الإنمائية للألفية: نصيب المرأة من العمالة الزراعية مدفوعة الأجر

خط الأساس: *يتم تحديدها في نهاية عام 2011*

المصدر: مؤشرات سوق العمل الدولية الرئيسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية. وفيما يلي مصادر المعلومات الأخرى للمؤشرات التالية: الاتجاهات العالمية لعمالة المرأة الصادرة عن منظمة العمل الدولية، شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وغير ذلك من شركاء إنمائيين استراتيجيين.

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
2-1 قيام التشريعات والسياسات والاستراتيجيات بتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وإقرار وتنفيذ وسائل الوصول إلى الموارد، وخاصةً القطاع غير الرسمي.	عدد البلدان التي اعتمدت التدابير التي تضمن تحقيق المساواة في إمكانية حصول المرأة وسيطرتها على الأصول الإنتاجية والعمل اللائق والحماية الاجتماعية. **خط الأساس:** *بحلول عام 2017، يقوم ما لا يقل عن 20 بلدا من البلدان، التي تستفيد من الدعم المنسَّق من الأمم المتحدة، بتعزيز الحماية القانونية للمرأة في القطاع غير الرسمي، وخاصةً النساء من السكان الأصليين، والعاملات المهاجرات والعاملات في المنزل (في عام 2013: 8 بلدان، وفي عام 2015: 14 بلدا، وفي عام 2017: 20 بلدا)* **الأهداف:** *يتم تحديده في نهاية عام 2011.* المصدر: دليل الفرص الاقتصادية للمرأة (وحدة المعلومات الاقتصادية)، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
	عدد شركات القطاع الخاص التي التزمت بتطبيق المساواة بين الجنسين. **هدف الاستراتيجية:** *بحلول عام 2015، مضاعفة/اعتماد عدد شركات القطاع الخاص إلى 500 شركة تحصل على شعار الإنصاف الجنساني أو تعتمد المبادئ المعنية بتمكين المرأة (250 شركة بحلول عام 2013، و500 شركة بحلول عام 2015)* **هدف الأزمة:** *شعار الإنصاف الجنساني – 10 شركات؛ المبادئ المعنية بتمكين المرأة – 180 شركة.* المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة. عدد البلدان التي تدرج المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في تنسيق وتنفيذ ورصد كل من الإطار المتكامل المعزَّز من أجل تقديم المساعدة التجارية لأقل البلدان نموا، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (النسق 4). **هدف الاستراتيجية:** *بحلول عام 2017*، تدرج 20 بلدا التمكين الاقتصادي للمرأة في تنسيق وتنفيذ ورصد كل من الإطار المتكامل المعزَّز من أجل تقديم المساعدة التجارية لأقل البلدان نموا، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (النسق 4). *(5 بلدان بحلول عام 2013؛ و10 بلدان بحلول عام 2015؛ و20 بلدا بحلول عام 2017)* **هدف الأزمة:** *يتم تحديده في نهاية عام 2011* المصدر: الأمانة التنفيذية للإطار المتكامل المعزَّز.
2-2 بنية تحتية وخدمات مراعية للمنظور الجنساني (النقل، والمرافق، والمياه، والطاقة، وما إلى ذلك) تعزز استدامة السبل المعيشية للمرأة	عدد البلدان التي تُسهم فيها البنية التحتية والخدمات المراعية للمنظور الجنساني (النقل، والمرافق، والمياه، والطاقة الشمسية، وما إلى ذلك) في زيادة إنتاجية المرأة ودخلها، بما يشمل ذلك مستوى الأسرة المعيشية. **هدف الاستراتيجية:** *بحلول عام 2017*، تقوم ما لا يقل عن 20 بلدا من البلدان التي تستفيد من الدعم المقدم في هذا المجال من هيئة الأمم المتحدة/فريق الأمم المتحدة القطري–تقوم بتوثيق الممارسات التي تثبت وجود تحسينات في السبل المعيشية للمرأة بفضل البنية التحتية المراعية للمنظور الجنساني. *(10 بلدان في عام 2013؛ و15 بلدان في عام 2015؛ و20 بلدا في عام 2017)* **هدف الأزمة:** *يتم تحديده في نهاية عام 2011*

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
	عدد البلدان التي تحاكي نماذج الأسواق المراعية للمرأة. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2015، مضاعفة النماذج الناجحة للأسواق المراعية للمرأة في 15 بلدا (5 بلدان في عام 2013، و10 بلدان في عام 2015، و15 بلدا في عام 2017).* ***ملاحظات:*** *هناك نموذجان يدعمهما حاليا كل من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق المساواة بين الجنسين.* المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. عدد البلدان المؤهلة التي تقدم – مع دعم البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة – مقترحات مراعية للمنظور الجنساني إلى المؤسسة الدولية للتنمية 16. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2013*، يقدم ما لا يقل عن 24 بلدا من أقل البلدان نموا مقترحات مراعية للمنظور الجنساني إلى المؤسسة الدولية للتنمية 16. ***ملاحظات:*** *يجب تحديده*
2.3 أنصار المساواة بين الجنسين يؤثرون على السياسات والاستراتيجيات المعنية بالاقتصاد والقوى العاملة بغية تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.	نسبة البلدان التي تنتهج سياسات معنية بالاقتصاد والقوى العاملة ومتماشية مع المطالب الرئيسية التي يدعو إليها أنصار المساواة بين الجنسين[6]. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017*، في 50% من البلدان التي تستفيد من دعم الأمم المتحدة للبرامج المشتركة المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة، تتماشى السياسات المعنية بالاقتصاد والقوى العاملة مع المطالب الرئيسية التي يدعو إليها أنصار المساواة بين الجنسين. *(15% في عام 2013؛ و30% في عام 2015؛ و50% في عام 2017)* ***ملاحظات:*** *يتم تحديده في عام 2011*

[6] المطالب الخاصة بالسياسات المعنية بالاقتصاد والقوى العاملة والمراعية للمنظور الجنساني تتباين من بلد إلى بلد ومن قطاع إلى قطاع؛ غير أنها غالبا ما تجتمع على اشتراط مستوى عال من الجودة وتكلفة ميسورة من الرعاية الصحية للأطفال، والحماية الاجتماعية للعاملين في القطاعات غير الرسمية، والتدابير اللازمة لمعالجة الفجوات في الأجور، وغير ذلك من شروط.

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
المحصلات على المستوى الحكومي الدولي 2-4 ترسيخ وإعادة التأكيد على الأطر العالمية المعيارية المعنية بالسياسات، من أجل التمكين الاقتصادي للمرأة	نسبة المحصلات التي تخرج بها كل من لجنة وضع المرأة والجمعية العامة (اللجنتان الثانية والثالثة) والتي تشتمل على توصيات عملية من شأنها التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة. ***خط الأساس:*** *يجب تحديدهما.* *نسبة المحصلات الرئيسية على المستوى الحكومي الدولي التي تشتمل على توصيات عملية من شأنها التركيز على التمكين الاقتصادي للمرأة (بما يشمل ذلك المراجعات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونتيجة مؤتمر القمة المعني بالأرض (ريو+20)، ومؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وحوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالهجرة والتنمية المنعقد في الجمعية العامة في عام 2013، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، وما إلى ذلك).* ***خط الأساس:*** *يجب تحديدهما.*
محصلات التنسيق بين الوكالات الدولية 2-5 تعزيز التنسيق بين منظمة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الرئيسيين (بما في ذلك البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف المعنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة)	إقرار استراتيجية وخطة عمل بنك التنمية لمجلس أوروبا بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة. ***خط الأساس:*** *الاتفاق على خطة عمل للأمم المتحدة معنية بالتمكين الاقتصادي للمرأة بنهاية عام 2011.* ***الهدف:*** *لا توجد خطة عمل في الوقت الحالي.* إلى أي مدى تقوم المبادرات الواردة في خطة عمل الفريق العالمي المعني بالهجرة، بشأن التمكين الاقتصادي للعاملات المهاجرات، بإدراج منظور متعلق بالهجرة ومعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ***خط الأساس:*** *تقوم جميع المبادرات الواردة في خطة عمل الفريق العالمي المعني بالهجرة، بشأن التمكين الاقتصادي للعاملات المهاجرات، بإدراج منظور متعلق بالهجرة ومعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منتصف عام 2012.* ***الهدف:*** *يجب تحديده.*

مدخلات إرشادية	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
حصول الدول الأعضاء على المعرفة والإحصاءات المستصدرة وطنيا والمعنية بفرص تمكين المرأة وما يقف أمامها من عوائق.	عدد البلدان التي تجري دراسات استخدام الوقت ***طموح:*** *بحلول عام 2017، تُجرى دراسات استخدام الوقت – مع قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتقديم الدعم اللازم – في ما لا يقل عن 25 بلدا. (5 بلدان في عام 2013؛ و10 بلدان في عام 2015؛ و25 بلدا في عام 2017).* ***خط الأساس:*** *يجب تحديده.*
يوسّع أنصار المساواة بين الجنسين نطاق مشاركتهم في اللقاءات الرئيسية التي تنعقد بشأن صنع السياسات الاقتصادية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.	عدد البلدان التي تظهر فيها هيئات صنع القرارات الاقتصادية، على جميع المستويات، زيادة في مستوى تمثيل أنصار المساواة بين الجنسين. ***طموح:*** *بحلول عام 2017، يضمن أنصار المساواة بين الجنسين حصولهم على تمثيل ملائم في هيئات صنع القرارات الاقتصادية في 60 بلدا من البلدان التي تستفيد من دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لها، فضلا عن الدعم المقدم من صندوق المساواة بين الجنسين. (30 بلدا في عام 2013؛ و50 بلدا في عام 2015؛ و60 بلدا في عام 2017).* ***خط الأساس:*** *في عام 2010، في 19 بلدا (والمنتديات الإقليمية/العالمية) من البلدان التي استفادت من دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة لها، يضمن أنصار المساواة بين الجنسين تمثيلهم في المنتديات الرئيسية لصنع القرارات الاقتصادية.*
تتمكن المرأة، على كافة المستويات، من الحصول على فرص التدريب والتعليم المهني من أجل تعزيز مشاركتها الاقتصادية وقيادتها	عدد البلدان التي تتوافر فيها فرص التدريب والتعليم المهني للمرأة، على كافة المستويات، من أجل تعزيز مشاركتها الاقتصادية وقيادتها، بما في ذلك توافرها من خلال المنح المقدمة من صندوق المساواة بين الجنسين. ***طموح:*** *توفير فرص التدريب والتعليم المهني للمرأة من أجل إشراكها في قضايا التمكين الاقتصادي في 75 بلدا (في عام 2013: 25 بلدا، في عام 2015: 40 بلدا، في عام 2017: 75 بلدا).* ***خط الأساس:*** *يجب تحديده*

الهدف الثالث للنتائج الإنمائية: منع العنف ضد النساء والفتيات وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المقدَّمة للضحايا/الناجيات من العنف

المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة:

انتشار العنف الجسدي و/أو الجنسي ضد المرأة.

[illegible]: *بحلول عام 2017، تقوم 30% من البلدان التي لديها مبادرة مشتركة للأمم المتحدة معنية بإنهاء العنف ضد المرأة، بالنهوض بإجراءات الوقاية الأولية (مثال: استدامة أشكال الاتصال الخاصة بحملات التغيير الاجتماعي، والتعبئة المجتمعية، والنظم التعليمية، وأشكال التدخل المبكر في مرحلة الطفولة).*

[illegible]: *يجب تحديده.*

المصدر: التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بناءً على البيانات القطرية المتوافرة (بما في ذلك منظمة الصحة الدولية، والاستقصاء الدولي المعني بالعنف ضد المرأة، والاستقصاء الديموغرافي والصحي، وغيرها من استقصاءات).

عدد البلدان التي أظهرت تحسينا في إمكانية حصول الناجيات من العنف على الخدمات الصحية أو القانونية أو الشرطية أو تلك المقدمة في المراكز المتكاملة للأزمات.

[illegible]: *بحلول عام 2017، تسجل ما لا يقل عن 30% من البلدان التي لديها مبادرة مشتركة للأمم المتحدة معنية بإنهاء العنف ضد المرأة، زيادة في عدد الناجيات من العنف اللاتي يتمكّن من الحصول على الخدمات الصحية أو القانونية أو الشرطية أو تلك المقدمة في المراكز المتكاملة للأزمات أو غيرها من الخدمات ذات الصلة.*

[illegible]: *يجب تحديده*

المصدر: البيانات القطرية أينما توافرت (بما في ذلك التقارير الصادرة عن منظمة الصحة الدولية، والاستقصاء الدولي المعني بالعنف ضد المرأة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة).

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
3-1 اعتماد القوانين والسياسات والاستراتيجيات التي تتصدي للعنف ضد المرأة وتمنعه، بما يتماشى مع المعايير الدولية	عدد البلدان التي لديها تشريعات جديدة أو معدّلة من شأنها التصدي للعنف ضد النساء والفتيات والعنف الجنسي. ***ك‌ه‌ف ك‌ه‌ لاخ‌خ‌ك‌ه‌ق‌ة‌ذج:*** *العنف المنزلي: بحلول 2015، يعتمد 15 بلدا إضافيا التشريعات المناهضة للعنف ضد المرأة؛ (5 بلدان في عام 2013؛ و15 بلدا في عام 2015)؛ العنف الجنسي: بحلول عام 2015، يعتمد 12 بلدا إضافيا التشريعات المناهضة للعنف الجنسي (4 بلدان في عام 2013؛ و12 بلدا في عام 2015).* ***ص‌ى‌ئآ ز‌ئ ز:*** *لدى 123 بلد قوانين معنية بالعنف المنزلي؛ ولدى 140 بلد تشريعات معنية بالعنف الجنسي؛ ولدى 103 بلد تشريعات معنية بالتحرش الجنسي؛ ولدى 106 بلد تشريعات معنية بالإتجار في البشر.* المصدر: البيانات القطرية المتوافرة في قاعدة بيانات الأمين العام، والتقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة. عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية متعددة القطاعات جديدة/معدَّلة، وآليات تنسيق مكرَّسة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. ***ك‌ه‌ف .ك‌ه‌ لاخ‌خ‌ك‌ه‌ق‌ة‌ذج:*** *بحلول عام 2017، يقوم 20 بلدا إضافيا بوضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات والمعنية بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، مع تقديم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم لها (10 بلدان في عام 2013، و20 بلدا في عام 2017).* ***ص‌ى‌ئآ ز‌ئ ز:*** *65 خطة عمل وطنية معنية بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في عام 2010 (ولا يشتمل ذلك على خطط العمل الوطنية المتصلة بقرار مجلس الأمن رقم 1325).* المصدر: قاعدة بيانات الأمين العام
3-2 تنفيذ القوانين والسياسات والاستراتيجيات التي تتصدى للعنف ضد المرأة وتمنعه.	عدد البلدان التي تعتمد وتطبق أدنى معايير الجودة لتقديم الخدمات اللازمة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. ***ك‌ه‌ف ك‌ه‌ لاخ‌خ‌ك‌ه‌ق‌ة‌ذج:*** *بحلول عام 2017، ومع الدعم المقدَّم من فريق الأمم المتحدة القطري، يقوم ما لا يقل عن 15 بلدا باعتماد وتطبيق معايير الجودة لتقديم الخدمات اللازمة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. (5 بلدان في عام 2013؛ و10 بلدان في عام 2015، و15 بلدا في عام 2017).* ***ص‌ى‌ئآ ز‌ئ ز:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011* المصدر: البيانات القطرية المتوافرة في قاعدة بيانات الأمين العام.

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
	عدد مبادرات الأمم المتحدة للبرمجة المشتركة، المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، التي تدرج الخدمات المتكاملة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، ولإنهاء العنف ضد المرأة. **خط الأساس:** تقوم مبادرات الأمم المتحدة للبرمجة المشتركة، المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بإدراج الخدمات المتكاملة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، ولإنهاء العنف ضد المرأة، فيما لا يقل عن 20 بلدا بحلول عام 2017. (7 بلدان في عام 2013، و14 بلدا في عام 2015، و20 بلدا في عام 2017). **الغايات:** *يتم تحديده في نهاية عام 2011 .* تغيرات في التغذية المرتدة من أصحاب المصلحة بشأن أداء العاملين في نظام العدالة، على المستويين الوطني والمحلي، من أجل تحسين أشكال التصدي للعنف ضد المرأة. **خط الأساس:** *بحلول عام 2017، التغذية المرتدة الإيجابية من النساء الناجيات من العنف في ما لا يقل عن 60% من البلدان التي تستفيد من برامج الدعم المقدَّمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة/فريق الأمم المتحدة القطري حول مدى تصدي نظام العدالة للعنف ضد المرأة (في عام 2013: 20%، وفي عام 2015: 40%، وفي عام 2017: 60%)* **الغايات:** *يتم تحديده في نهاية عام 2011 .*
3-3 تتمكن النساء من الفئات المهمَّشة من التأثير بفعالية على السياسات والإجراءات والميزانيات اللازمة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات.	نسبة السياسات والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية والمحلية الجديدة/المعدَّلة، المعنية بإنهاء العنف ضد المرأة، التي تضع أحكاما محددة لجميع الفئات التالية أو لأي منها: النساء الريفيات، والنساء من السكان الأصليين ومن الأقليات الاثنية والعرقية، والمهاجرات، والنساء ذوات الإعاقات، والنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، والمراهقات المتزوجات، وغيرهن من الفئات المهمَّشة. **خط الأساس:** *25% من خطط العمل الوطنية المتعددة القطاعات بحلول عام 2017. (10% بحلول عام 2013، و15% بحلول عام 2015، و25% بحلول عام 2017)* **الغايات:** *يجب تحديده*

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
المحصلات على المستوى الحكومي الدولي 3-4 القرارات التي اعتمدتها الهيئات الحكومية الدولية والتوصيات الناشئة عن آليات حقوق الإنسان تؤكد مجددا وترسخ التزاماتها بإنهاء العنف ضد المرأة.	عدد القرارات والاتفاقات والتوصيات التي تقدم المزيد من التوجيه بشأن الاستراتيجيات الفعالة المعنية بإنهاء العنف ضد المرأة في الفترة ما بين عامي 2012 و2017. ***[غير مختار]:*** *يجب تحديده.* ***[غير آمن]:*** *يجب تحديده.* المصدر: القرارات الصادرة عن الجمعية العامة، والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس حقوق الإنسان، ومجلس الأمن، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وما إلى ذلك.
محصلات التنسيق بين الوكالات الدولية 3-5 اعتماد وتنفيذ إطار للعمل، على نطاق منظومة الأمم المتحدة، معني بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات	وضع إطار للعمل متفق عليه ومن شأنه تحديد مستوى المسؤولية والمحاسبة فيما بين منظمات الأمم المتحدة للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات. ***[غير مختار]:*** *يتم الاتفاق على إطار للعمل في نهاية عام 2011.* ***[غير آمن]:*** *لا يوجد حاليا إطار عمل شامل.* نسبة الالتزامات المنبثقة عن إطار العمل والتي وفت بها منظمات الأمم المتحدة. ***[غير مختار]:*** *بحلول عام 2017، زيادة نسبة الوفاء من الالتزامات، بنسبة 75%، الواردة في إطار العمل (20% في عام 2013، و40% في عام 2015، و75% في عام 2017).* ***[غير آمن]:*** *لا ينطبق على هذا الهدف*

مدخلات إرشادية	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
وصول الهيئات المحلية إلى النُهُج النموذجية وبرامج التدريب الموحَّدة التي تهدف إلى تعزيز الأمان الذي يجب أن تتمتع به النساء والفتيات في الأماكن العامة	زيادة عدد النُهُج النموذجية للمدن الآمنة التي خضعت للاختبار والتقييم، وجرى اعتمادها من قبل الهيئات المحلية. ***[غير مختار]:*** *بحلول عام 2017، مضاعفة عدد نماذج المدن الآمنة في 35 مدينة إضافية؛ (بحلول عام 2013: إضافة 10 مدن؛ وبحلول عام 2015: إضافة 10 مدن؛ وبحلول عام 2017: إضافة 15 مدينة).* ***[غير آمن]:*** *في عام 2010، تطبق ما يقرب من 20 مدينة برامج المدن الآمنة.* المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، واليونيسيف.

مدخلات إرشادية	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
وصول الدول الأعضاء إلى مصادر المعرفة والإحصاءات المقدَّمة على المستوى الوطني والمعنية بالعنف ضد المرأة.	عدد البلدان التي تُجري البحوث/الدراسات ذات الصلة بالعنف ضد المرأة، مع تلقيها الدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق الأمم المتحدة القطري. ***خط الأساس:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011* ***الأهداف:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011*
وصول الدول الأعضاء إلى الموارد العالية الجودة، المقدَّمة من الأمم المتحدة، والتي توفر المعرفة وتقدم الممارسات التي أثبتت صحتها من أجل إنهاء العنف ضد المرأة	نسبة المستخدمين في الدول الأعضاء لمركز المعرفة الافتراضي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة والراضين عن مستوى جودة الموارد المقدَّمة. ***خط الأساس:*** *80% من المستخدمين راضون عن المركز وفقا للاستقصاء السنوي للمستخدمين الصادر عن عام 2011.* ***الأهداف:*** *يتم تحديده.*
زيادة التعبئة الاجتماعية من أجل تطبيق سياسة "عدم التسامح" بشأن العنف ضد المرأة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.	عدد البلدان التي تتصدى لهذه المشكلة ليتم تحديده في قاعدة بيانات الأمين العام بشأن إنهاء العنف ضد المرأة. ***خط الأساس:*** *زيادة سنوية لعدد البلدان في الفترة ما بين عامي 2012 و2017، لتصل إلى 10 بلدان إضافية تقدم التقارير ذات الصلة.* ***الأهداف:*** *114 بلد* نطاق وصول حملة الأمين العام، بما فيها حملة "لا" للعنف ضد المرأة، وتعميم الوعي العام على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2013، يشارك 200 قائد من القادة الرجال مشاركة فاعلة؛ وبحلول عام 2015، يشارك 500 قائد مشاركة فاعلة؛ من أجل الترويج لحملة الأمين العام "اتحدوا" على جميع المستويات.* ***الأهداف:*** *اتفاق 50 رجلا من القادة الرجال للمشاركة في حملة الأمين العام "اتحدوا"*

مدخلات إرشادية	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
منح الأفراد العاملين في السلطة القضائية، بصفتهم موظفين في المحاكم وقائمين على إنفاذ القانون، الفرصة لتعزيز معرفتهم ومهاراتهم اللازمة للتصدي للعنف ضد المرأة	عدد بلدان الجنوب التي يجري التبادل فيما بينها على جميع المستويات التالية أو مستوى واحد منها: السلطة القضائية وموظفي المحاكم، والقائمين على إنفاذ القانون، بغية تعزيز فرص التدريب والتعليم المعنية بالالتزامات الدولية والوطنية بالقضاء على العنف ضد النساء والفتيات. ***خط الأساس:*** *التبادل فيما بين بلدان الجنوب في ما لا يقل عن 24 بلدا سنويا. بحلول عام 2013: 8 بلدان تكون قد استفادت من التبادل فيما بين بلدان الجنوب؛ وبحلول عام 2015: 16 بلدا؛ وبحلول عام 2017: 24 بلدا.* ***خط الأساس:*** *يتم تحديده.*

الهدف الرابع للنتائج الإنمائية: قيادة المرأة في السلم والأمن ومواجهة الطوارئ الإنسانية

المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة:

نسبة الفوائد التي تحصل عليها النساء والفتيات من برامج التوظيف المؤقتة والإصلاحات التي تتم في حالات الصراع أو الأزمات.

خط الأساس: *بحلول عام 2017، تستفيد 40% من النساء والفتيات من برامج العمل المؤقتة للتصدي للأزمات أو الصراعات، التي تدعمها منظمات الأمم المتحدة/فرق الأمم المتحدة القطرية.*

خط الأساس: *يتم تحديده في نهاية عام 2011.*

نسبة الصناديق الاستئمانية لعدة مانحين التي تُستخدم لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، في استعادة القدرة على العمل بعد الصراعات والأزمات، بما يشمل ذلك المنح المستخدمة للانتخابات والإصلاحات.

خط الأساس: *بحلول عام 2017، تكرَّس ما لا يقل عن 15% من الصناديق الاستئمانية لعدة مانحين، التي تديرها الأمم المتحدة في سياق الصراعات والأزمات–تلك النسبة تكرَّس لتعزيز وحماية حقوق المرأة وأولويات التمكين.*

خط الأساس: *يتم تحديده في نهاية عام 2011*

حوادث العنف الجنسي في حالات الصراع وما بعده. ***ك،مخ ك لخنخك ةذج:*** *بحلول عام 2017، تقليل حوادث العنف الجنسي باعتباره وسيلة من وسائل الحرب بنسبة 50%.* ***ضءىآزئ ز:*** *يتم تحديده في عام 2012* نسبة النساء اللاتي تم تعيينهن في مناصب حكومية وطنية ومحلية، في البلدان التي توجد فيها بعثات متكاملة للأمم المتحدة. ***ك،مخ ك لخنخك ةذج:*** *بحلول عام 2017، تحصل النساء على ما لا يقل عن 30% من المناصب الحكومية الوطنية والمحلية في نصف عدد البلدان التي توجد فيها بعثات متكاملة للأمم المتحدة.* ***ضءىآزئ ز:*** *يتم تحديده*

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
4-1 اعتماد وتنفيذ الالتزامات المعنية بالمساواة بين الجنسين في حالات الصراع وما بعده وحالات الطوارئ الإنسانية.	نسبة اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار المتضمنة لأحكام محددة تهدف إلى تحسين وضع الأمن والنساء والفتيات. ***ك،مخ ك لخنخك ةذج:*** *بحلول عام 2017، تتضمن 50% من اتفاقات وقف إطلاق النار ما ينص على حظر العنف الجنسي (20% من الاتفاقات بحلول عام 2013؛ و30% بحلول عام 2015؛ و50% بحلول عام 2017).* ***ضءىآزئ ز:*** *يجب تحديده* نسبة النساء، من بين الوسطاء والمفاوضين والخبراء التقنيين، المشاركات في مفاوضات السلام الرسمية ***ك،مخ ك لخنخك ةذج:*** *بحلول عام 2015، تكون نسبة النساء 20% من بين الوسطاء والمفاوضين والخبراء التقنيين المشاركات في مفاوضات السلام التي تديرها الأمم المتحدة (10% في عام 2013، و20% في عام 2015).* ***ضءىآزئ ز:*** *بدءا من عام 2011، لا تعمل أي امرأة ضمن وسطاء الأمم المتحدة، وما يقل عن 8% من المفوضين في عمليات السلام هم من النساء.* درجة اشتمال لجان الحقيقة والمصالحة على أحكام تتصدى لحقوق ومشاركة النساء والفتيات. ***ك،مخ .ك لخنخك ةذج:*** *بحلول عام 2017، تتضمن جميع لجان الحقيقة والمصالحة التي تدعمها الأمم المتحدة (مدعومة/منسَّقة من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أحكاما من شأنها التصدي لحقوق ومشاركة النساء والفتيات.* ***ضءىآزئ ز:*** *يجب تحديده*

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
4-2 يؤثر أنصار المساواة بين الجنسين تأثيرا فعالا على محادثات السلام، وعمليات التخطيط لاستعادة القدرة على العمل/بناء السلام، وعمليات العدالة الانتقالية	نسبة محادثات السلام، وعمليات التخطيط لاستعادة القدرة على العمل/بناء السلام، وعمليات العدالة الانتقالية، التي تدرج مطالب أنصار المساواة بين الجنسين. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، تُدرج 50% من محادثات السلام، وعمليات التخطيط استعادة القدرة على العمل/بناء السلام، وعمليات العدالة الانتقالية، مطالب أنصار المساواة بين الجنسين (20% بحلول عام 2013؛ و30% بحلول عام 2015، و50% بحلول عام 2017).* ***الأهداف:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011*
المحصلات على المستوى الحكومي الدولي 4-3 تقوم المنتديات الحكومية الدولية المعنية صراحةً بمعالجة حقوق المرأة وحمايتها ومشاركتها في حالات الصراع والطوارئ الإنسانية	عدد وأنواع الإجراءات التي اتخذها مجلس الأمن فيما يتصل بالقرارات 1325 (2000)، و1820، و1888، و1889، و1960. اتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، ومجلس الاتحاد الأوروبي، ولجنة بناء السلام، والجمعية العامة، وغيرها من الجهات الحكومية الدولية ذات الصلة بتعزيز الوفاء بالقرارات 1325، و1820، و1888، و1889، و1960.
محصلات التنسيق بين الوكالات الدولية 4-4 تعزيز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة بشأن البرمجة والمبادرات المعنية بالمرأة والسلم والأمن (مثال: تنفيذ قرارات مجلس الأمن 1325، و1820، و1888، و1889، و1960).	مستوى تنفيذ خطة العمل ذات النقاط السبع المعنية بقراري مجلس الأمن بالأمم المتحدة 1325 و1820. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، تنفَّذ جميع الاتفاقات التي تضمنتها خطة العمل ذات النقاط السبع المعنية بقراري مجلس الأمن 1320 و1820 (50% بحلول عام 2013، و70% بحلول عام 2015)* ***الأهداف:*** *يتم تحديده* المشاركة في جمع بيانات منظومة الأمم المتحدة بشأن المؤشرات المعنية بالمرأة والسلم والأمن، ومتابعة إطار التنفيذ الاستراتيجي. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2014، يجري تنفيذ إطار استراتيجي لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 1325، والبدء في متابعة التقدم المحرز استنادا إلى المؤشرات.* ***الأهداف:*** *يتم تحديده*

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
تجهيز أفضل لهياكل قطاع الأمن الوطني وقطاع أمن الأمم المتحدة، ومجموعات المساعدات الإنسانية، والشركاء في مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات الصراع، من أجل تعزيز حقوق المرأة وحمايتها.	نسبة توجيهات قائد القوات ومفاهيم العمليات للمهمات المتعددة الأبعاد، للجيش والشرطة، التي تدرج حقوق الإنسان ومنع العنف الجنسي والجنساني[7] ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، تصل النسبة 75% (25% بحلول عام 2013، و50% بحلول عام 2015).* نسبة عمليات تقييم الاحتياجات، في المناطق الخارجة من الصراعات، التي تتضمن أحد كبار المستشارين الجنسانيين، وتخصص حد أدنى نسبته 15% من الميزانيات المقترحة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. ***خط الأساس:*** *75% بحلول عام2017 (25% بحلول عام 2013، و50% بحلول عام 2015).* ***ضرورة التوافر:*** *ستكون متوافرة في نهاية عام 2011.*

مدخلات إرشادية	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
زيادة عدد البلدان التي تعتمد خطط العمل الوطنية المعنية بتنفيذ قرار 1325	عدد البلدان التي تعتمد الخطط الرامية إلى تنفيذ قرار 1325، بما في ذلك خطط العمل الوطنية المعنية بتنفيذ قرار 1325. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2015، يعتمد 25 بلدا جديدا خطط العمل الوطنية بحيث يكون من بينها 50% من البلدان التي تأثرت بالصراعات أو الأزمات. (12 بلدا جديدا بحلول عام 2013)* ***ضرورة التوافر:*** *الانتهاء حاليا من 28 خطة عمل وطنية*
زيادة عدد النساء اللاتي يتمكّن من الاستفادة من أنشطة بناء القدرات الخاصة بقطاع الأمن المدعومة من الأمم المتحدة.	عدد المشاركات في أنشطة بناء القدرات الخاصة بقطاع الأمن المدعومة من الأمم المتحدة. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2015، 40% هي نسبة المشاركات في أنشطة التدريب وبناء القدرات الخاصة بقطاع الأمن المدعومة من الأمم المتحدة. (في عام 2013: 30%، وفي عام 2015: 40%)* ***ضرورة التوافر:*** *يجب تحديده*

[7] لا تتصدى البعثات التقليدية للعنف الجنسي والجنساني، ولا ينطبق الأمر إلا على قوات حفظ السلام المتعددة الأبعاد

مدخلات إرشادية	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
تعزيز قدرات أنصار المساواة بين الجنسين (المعرفة والمهارات والفرص والموارد) بغية التأثير على محادثات السلام، وعمليات التخطيط لبناء السلام/استعادة القدرة على العمل، وعمليات العدالة الانتقالية	نسبة البلدان التي تعاني من الصراعات، أو التي خرجت منها، حيث يستطيع أنصار المساواة بين الجنسين تعزيز قدراتهم (المعرفة والمهارات والفرص والموارد) بغية التأثير على محادثات السلام، وعمليات التخطيط لبناء السلام/استعادة القدرة على العمل، وعمليات العدالة الانتقالية ***[illegible]:*** *بحلول عام 2017، في 50% من البلدان التي تجري فيها محادثات السلام، وعمليات التخطيط لبناء السلام/استعادة القدرة على العمل، وعمليات العدالة الانتقالية، يتمتع أنصار المساواة بين الجنسين بالقدرات اللازمة (المعرفة والمهارات والفرص والموارد) للمشاركة والتأثير على هذه العمليات (15% في عام 2013، و25% في عام 2015، و50% في عام 2017)*
زيادة الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين في تقارير الأمم المتحدة المقدمة أمام مجلس الأمن	درجة التصدي لقضايا المساواة بين الجنسين في التقارير الخاصة بكل بلد والمقدمة أمام مجلس الأمن. ***[illegible]:*** *بحلول عام 2015، يقدم مجلس الأمن توصيات ملموسة بشأن معالجة قضايا حقوق النساء والفتيات في 50% من البلدان، وبشأن القضايا المواضيعية المتعلقة بجدول أعمال مجلس الأمن (40% بحلول عام 2014؛ 50% بحلول عام 2015)* ***[illegible]:*** يجب تحديده

الهدف الخامس للنتائج الإنمائية: عمليات التخطيط الوطني والميزنة تعزز مستوى أعلى من المحاسبة المؤسسية عن التزاماتها المعنية بالمساواة بين الجنسين

المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة:

زيادة نسبة الحصة المخصصة لتمويل الأنشطة المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المساعدات الإنمائية الرسمية المقدَّمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

[illegible]: يجب تحديده.

[illegible]: *يشار إلى 4.1% من المساعدات الإنمائية الرسمية التي يمكن تخصيصها للقطاع الخاضع للفحص، بأنها تعتبر المساواة بين الجنسين هدفا "رئيسيا"؛ وإلى 32.8% من المساعدات الإنمائية الرسمية التي يمكن تخصيصها للقطاع الخاضع للفحص بأنها تعتبر المساواة بين الجنسين هدفا "هاما".*

المصدر: مؤشر المساواة بين الجنسين الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

زيادة حصة ميزانيات الوكالات التابعة للأمم المتحدة التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ***خط الأساس:*** *15% من ميزانيات الوكالات التابعة للأمم المتحدة تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.* ***الأهداف:*** *يجب تحديده* المصدر: مؤشرات المساواة بين الجنسين الصادر عن وكالات الأمم المتحدة[8]

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
1-5 اعتماد وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وغيرها من الخطط القطاعية الوطنية التي تلتزم بالنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	نسبة البلدان حيث تقوم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وغيرها من استراتيجيات شاملة لجميع القطاعات (بما فيها الخطط الاستراتيجية الوطنية المعنية بمكافحة الإيدز، واستراتيجيات الحد من الفقر، وما إلى ذلك)-تقوم تلك الاستراتيجيات بإدراج أولويات وأهداف محددة بشأن أولويات المرأة والمساواة بين الجنسين. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، تدرج 75% من البلدان التي تستفيد فيها الخطط الوطنية من الدعم المنسَّق من الأمم المتحدة-تدرج أولويات وميزانيات معنية بالمساواة بين الجنسين ومتفق عليها. (بما فيها تلك الأولويات والميزانيات المحددة في خطط العمل الوطنية والسياسات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين. (25% من البلدان في عام 2013، و50% في عام 2015، و75% في عام 2017)* ***الأهداف:*** *يجب تحديده* المصدر: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (مصفوفة الرصد والمتابعة الخاصة بجدول الأعمال لتعجيل خطة العمل القطرية المعنية بالنساء والفتيات والمساواة بين الجنسين وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز) عدد البلدان الإضافية التي تظهر زيادة سنوية في النفقات المرصودة للآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، يظهر 20 بلدا إضافيا زيادة سنوية في الإنفاق على الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة. (10 بلدان إضافية في عام 2013، و15 بلدا في عام 2015، و20 بلدا في عام 2017)* ***الأهداف:*** *69 بلدا (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)*

[8] يعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف صيغا مختلفة من "مؤشرات المساواة بين الجنسين"؛ في حين أن مكتب منسق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وغيرهما من الوكالات الأخرى يصممون بعض الصيغ الأخرى. والغرض من المؤشر هو متابعة تخصيص الموارد الداعمة لهذه الوكالات، وفي بعض الأحيان، متابعة التزام منظومة الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
5-2 قيام الآليات المعنية برصد تنفيذ الالتزامات بتحقيق المساواة بين الجنسين، بتقديم التحليلات والأدلة المتصلة بالفجوات والأداء بصفة دورية.	مدى توافر التحليلات التي توفرها الحكومات بشأن تقديم الخدمات المصنفة حسب نوع الجنس والاستفادة من المراجعات الجنسانية المؤسسية. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2015، تجري الوكالات الحكومية، فيما لا يقل عن 15 بلدا، مراجعات جنسانية مؤسسية وتسجل حالات الاستفادة من الخدمات المصنفة حسب نوع الجنس. (5 بلدان في عام 2013، و15 بلدا في عام 2015)* ***الأهداف:*** يجب تحديده عدد الحالات التي يتم التركيز فيها على المساواة بين الجنسين، في استعراضات الإنفاق العام، ونظم متابعة الإنفاق العام، وتحليل حالات الاستفادة من الخدمات ذات الصلة. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2013، تقوم 10 بلدان باستعراضات للإنفاق العام وكذا لمتابعة الإنفاق العام، مع تقديم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الفني (لاستعراضات الإنفاق العام أو نظم متابعة الإنفاق العام)* ***الأهداف:*** يجب تحديده
5-3 تأثير أنصار المساواة بين الجنسين ومنظماتهم تأثيرا فعالا على عمليات صنع القرار التي تعزز المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات/الخطط الإنمائية الوطنية بما فيها تلك المعنية بفيروس نقص المناعة والإيدز.	عدد البلدان التي يؤثر فيها أنصار المساواة بين الجنسين على صياغة الاستراتيجيات/الخطط الإنمائية الوطنية. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2015، في 80% من البلدان التي تكون فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة حاضرة، وحيث تصاغ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، تُدرج الأولويات الرئيسية التي يطرحها أنصار المساواة بين الجنسين في هذه الخطط، بما فيها تلك المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. (في عام 2013، تصل النسبة 30% من البلدان التي تقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لها، وتصل نسبتها 60% في عام 2015، وتصل نسبتها 80% في عام 2017)* ***الأهداف:*** يجب تحديده

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
المحصلات على المستوى الحكومي الدولي 5-4 الأطر العالمية المعيارية والمعنية بالسياسات، التي تؤثر على التخطيط والتمويل الإنمائيين، تتضمن إجراءات لتنفيذ الأهداف الرامية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.	تتضمن قرارات ومقررات المنتديات المعنية بالسياسات، التي تؤثر على التخطيط والتمويل الإنمائيين، منظورا للمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. عدد الأهداف والمؤشرات والأهداف المحددة الرامية إلى تعزيز مستوى المحاسبة عن الالتزام بالمساواة بين الجنسين والتي تم اعتمادها ورصدها في الإعلان الجديد بالالتزام بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز للفترة ما بين عامي 2011-2015. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2015، يجب أن تُدرج نسبة لا تقل عن 50% من المطالب الرئيسية لأنصار المساواة بين الجنسين في الأطر العالمية المعيارية ذات الصلة، التي تؤثر على التخطيط والتمويل الإنمائيين (مثال: في التمويل من أجل التنمية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، والأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز 2011-2015، والمنتدى الرابع رفيع المستوى المعني بفعالية المعونات (بوسان، 2011).* ***الأهداف:*** *يجب تحديده*
محصلات التنسيق بين الوكالات الدولية 5-6 اعتماد واستخدام مؤشر مشترك للمساواة بين الجنسين، على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفرق الأمم المتحدة القطرية، لمتابعة مستوى الكفاية في الموارد المخصصة لتحقيق المساواة بين الجنسين.	عدد وكالات الأمم المتحدة التي تعتمد مؤشرا للمساواة بين الجنسين وتعلن عن مستوى الكفاية في الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين في تقاريرها السنوية. ***خط الأساس:*** *في نهاية عام 2013، تعتمد 8 من وكالات الأمم المتحدة مؤشرا للمساواة بين الجنسين* ***الأهداف:*** *مؤشر للمساواة بين الجنسين يعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية).* *عدد فرق الأمم المتحدة القطرية التي تعتمد وتطبق مؤشرا للمساواة بين الجنسين على أطر الموارد التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية.* ***خط الأساس:*** *في نهاية عام 2013، تعتمد جميع فرق الأمم المتحدة القطرية في البلدان النموذجية الثمانية مؤشرا للمساواة بين الجنسين.* ***الأهداف:*** *لا يوجد فرق قطرية تطبق مؤشر المساواة بين الجنسين على المستوى القطري*

مدخلات إرشادية	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
تعزيز المعرفة والمهارات، لدى الشركاء الوطنيين في التحليل الجنساني، في مجالي التخطيط والميزنة	عدد البلدان التي تظهر فيها الوكالات الشريكة (الحكومة وإدارة الشبكات والمنظمات النسائية) تغييرا إيجابيا في القدرة الفردية والمؤسسية المعنية بتعميم التحليل الجنساني في عمليتي التخطيط والميزنة. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، في ما لا يقل عن 50 بلدا إضافيا، يكتسب الشركاء مهارات لإجراء التحليل الجنساني للتخطيط والميزنة (20 بلدا في عام 2013، و40 بلدا في عام 2015، و50 بلدا في عام 2017)* ***خط الأساس:*** *في عام 2010، يتمتع الشركاء الوطنيون في 32 بلدا بالمهارات اللازمة لإجراء التحليل الجنساني للتخطيط والميزنة.* عدد التحليلات الجنسانية للميزانية والمراجعات الجنسانية للأداء التي تقدمها سنويا الوكالات الحكومية في البلدان المستفيدة من البرنامج (بما فيها استعراض الإنفاق العام الصادر عن البنك الدولي والمعني بالمساواة بين الجنسين) ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، تقدم 50 بلدا تحليلا جنسانيا للميزانية و/أو مراجعات جنسانية للأداء تقوم بها الوكالات الحكومية (20 بلدا في عام 2013، و30 بلدا في عام 2015، و50 بلدا في عام 2017)* ***خط الأساس:*** *يتم تحديده في نهاية عام 2011*
الآليات الوطنية المعنية بالمرأة، وأنصار المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الجماعات النصيرة للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية، لديها المعرفة والمهارات والأدوات اللازمة للمشاركة الفعالة في لقاءات صنع القرار.	عدد البلدان التي يقوم فيها أنصار المساواة بين الجنسين/المنظمات المعنية بها بعرض وتعزيز جدول أعمال مشترك لتحقيق المساواة بين الجنسين، على نحو فعال، بغية التأثير على عمليتي التخطيط والميزنة. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، يتحقق ذلك فيما لا يقل عن 30 بلدا إضافيا (10 بلدان إضافية في عام 2013، و15 بلدا إضافيا في عام 2015، و30 بلدا إضافيا في عام 2017)* ***خط الأساس:*** *يجب تحديده في نهاية عام 2011* عدد البلدان التي يقوم فيها أنصار النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/المنظمات النصيرة لهن بعرض وتعزيز جدول أعمال مشترك لتحقيق المساواة بين الجنسين، على نحو فعال، بغية التأثير على العمليات المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى الوطني. ***خط الأساس:*** *بحلول عام 2017، يتحقق ذلك فيما لا يقل عن 15 بلدا إضافيا (5 بلدان إضافية في عام 2013، 10 بلدان إضافية في عام 2015، و15 بلدا إضافيا في عام 2017)* ***خط الأساس:*** *يجب تحديده*

الهدف السادس للنتائج الإنمائية: قيام الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بوضع مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تتسم بالديناميكية، وتستجيب لما يستجد وينشأ من قضايا وتحديات وفرص، وتقدم أساسا قويا للعمل، وذلك على جميع المستويات

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
6-1 إعادة التأكيد على الأطر العالمية المعيارية المعنية بالسياسات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتعزيزها وترسيخها.	تنعكس نسبة التوصيات (بشأن ما يتبقى من تحديات في تنفيذ منهاج العمل)، الواردة في تقارير الأمين العام، في نتائج لجنة وضع المرأة المتفق عليها. **خط الأساس:** *بحلول عام 2017، تنعكس 50% من* التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام في نتائج لجنة وضع المرأة المتفق عليها. **الأهداف:** *يجب تحديده في نهاية عام 2011* عدد التوصيات بالعمل الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم المنظور الجنساني. **خط الأساس:** *نتائج الاستعراض الوزاري السنوي تعكس بوضوح منظورا جنسانيا.* **الأهداف:** *يجب تحديده في نهاية عام 2011* عدد التوصيات بالعمل الصادرة عن الجمعية العامة فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. **خط الأساس:** *القرارات الجنسانية في اللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة تعتمد التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام.* **الأهداف:** *يجب تحديده في نهاية عام 2011*
6-2 اتساع النطاق الذي تعكس فيه الأطر العالمية القطاعية المعيارية المعنية بالسياسات مدى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	نسبة القرارات والمقررات الصادرة عن اللجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تدرج منظورا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. **خط الأساس:** *بحلول عام 2017، تعكس 50% من القرارات منظورا جنسانيا* **الأهداف:** *يجب تحديده* *عدد توصيات متابعة العمل الصادرة عن مجلس الأمن فيما يتعلق بتنفيذ قراره 1325 (2000).* **خط الأساس:** *يجب تحديده في نهاية عام 2011*

المحصلات	المؤشرات والأهداف المحددة المقترحة
	ھ ی ئ آ ز ئ ز: *يجب تحديده في نهاية عام 2011* تعكس محصلات العمليات العالمية المعيارية الرئيسية بين الحكومات الدولية منظورا مراعيا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتتضمن توصيات جنسانية. ***ك ه خ ك ل خ ز ك ق ة ذ ج:*** *بحلول عام 2017، تعكس العمليات العالمية المعيارية الرئيسية بين الحكومات الدولية منظورا مراعيا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولاسيما مؤتمر القمة المعني بالأرض، ولقاءات الأهداف الإنمائية للألفية، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثامن للتجارة والتنمية، ومحادثات التغير المناخي (الدورة السابعة عشر لمؤتمر الأطراف).* ***ھ ی ئ آ ز ئ ز:*** *يجب تحديده في نهاية عام 2011*
3-6 الإطار العالمي المعياري المعني بالسياسات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ينعكس بانتظام في العمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على المستويين الإقليمي والوطني، في مجالات التركيز المواضيعي؛ ومن ثم تتحقق الاستفادة من تجربة التنفيذ على أرض الواقع	زيادة عدد الإحالات المرجعية لوثائق الأمم المتحدة العالمية ومعاييرها وقراراتها، التي تدعم وتعالج وتسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، في وثائق البرامج والمشروعات على المستوى القطري الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ***ك ه خ ك ل خ ز ك ق ة ذ ج:*** *بحلول عام 2013، تشتمل الوثائق الجديدة للبرامج والمشروعات، على المستوى القطري، بيانات بالمحصلات التي ترتبط بالوثائق والمعايير والقرارات العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة؛ وترفع المكاتب الإقليمية/القطرية التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التقارير عن المساهمة في إنجاز النتائج المتفق عليها في لجنة وضع المرأة* ***ھ ی ئ آ ز ئ ز:*** *يجب تحديده في نهاية عام 2011* تعكس التقارير، التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الهيئات الحكومية الدولية، خبرة التنفيذ على المستوى الوطني للوثائق والمعايير والقرارات العالمية. ***ك ه خ ك ل خ ز ك ق ة ذ ج:*** *بحلول عام 2012، تعكس التقارير التي تقدمها هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى الهيئات الحكومية الدولية تعكس خبرة التنفيذ على المستوى الوطني للوثائق والمعايير والقرارات العالمية.* ***ھ ی ئ آ ز ئ ز:*** *يجب تحديده في نهاية عام 2011*